



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The role of digital accounting disclosure in enhancing financial
inclusion: An applied study on a sample of banks in the Iraq Stock
Exchange**

Ahmed A. Hamdi*^A, anmar A. khalaf^B

^A Northern Technical University/Technical Institute

^B Ministry of Defense of Iraq

Keywords:

Digital accounting disclosure, Financial inclusion.

Article history:

Received	13 Oct. 2025
Received in revised form	14 Oct. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ahmed A. Hamdi

Northern Technical University/Technical
Institute



Abstract: The research aimed to determine the extent of the impact of digital accounting disclosure on financial inclusion, applied to a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange. To achieve this goal, the research examined a sample consisting of five banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2022 to 2025. For the purpose of collecting primary data to measure the research variables, digital accounting disclosure was measured thru an index consisting of 22 items that include technological aspects and aspects of ease of use of websites. Financial inclusion was measured thru two main indicators reflecting the bank's ability to expand and provide services: the number of branches and the number of ATMs. The research was based on the hypothesis that there is an impact of digital accounting disclosure on financial inclusion. To achieve the research objective and test its hypothesis, various statistical methods were used, and it was concluded that there is no statistically significant relationship or impact of digital accounting disclosure on financial inclusion. The researchers recommended the necessity of developing digital accounting disclosure to include aspects of financial inclusion more clearly and in greater detail, such as disclosing the number of payment cards, points of sale, electronic wallets, and the volume of digital transactions.

دور الإفصاح المحاسبي الرقمي في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في سوق العراق للأوراق المالية

انمار احمد خلف
وزارة الدفاع العراقية

احمد اسعد حمدي
المعهد التقني الدور
الجامعة التقنية الشمالية

المستخلص

هدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناول البحث عينة مكونة من (5) مصرفاً من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للفترة من 2022 لغاية 2025 ولغرض جمع البيانات الأولية لقياس متغيرات البحث، تم قياس الإفصاح المحاسبي الرقمي من خلال مؤشر يتكون من (22) بنداً تشمل الجوانب التكنولوجية وجوانب سهولة استخدام المواقع الإلكترونية، وتم قياس الشمول المالي عن طريق مؤشرين أساسيين يعكسان قدرة المصرف على التوسع وتوفير الخدمات، عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، واستند البحث على فرضية مفادها أن هناك تأثير للإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي، ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، وتم التوصل إلى عدم وجود علاقة أو تأثير ذات دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي. وقد أوصى الباحثين بضرورة تطوير الإفصاح المحاسبي الرقمي ليشمل جوانب الشمول المالي بشكل أوضح وأكثر تفصيلاً، مثل الإفصاح عن عدد بطاقات الدفع، ونقاط البيع، والمحافظ الإلكترونية وحجم العمليات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي الرقمي، الشمول المالي.

المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح الإفصاح المحاسبي الرقمي أحد الأدوات الرئيسة التي تعزز من كفاءة وشفافية الأنشطة المالية والمصرفية. إذ يسهم الإفصاح الرقمي في توفير معلومات مالية دقيقة وفورية وبطريقة سهلة الوصول، الأمر الذي يدعم القرارات الاقتصادية ويعزز من ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية. ويعد هذا الإفصاح أحد الدعائم الأساسية التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، والذي يمثل بدوره عملية دمج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتمكينهم من الاستفادة منها بكفاءة وعدالة.

ويُعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يسهم في زيادة حجم المدخرات، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقليل مستويات الفقر. ومن هنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي الرقمي بعده وسيلة لتقليل فجوة المعلومات بين المصارف والمتعاملين معها، وتحسين جودة القرارات المالية، وتعزيز ثقة العملاء في النظام المصرفي، لا سيما في البيئة العراقية التي تشهد مساعي متزايدة لتطوير القطاع المالي وتحقيق التحول الرقمي. ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور الإفصاح المحاسبي الرقمي في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين في عينة مكونة من خمسة مصارف عراقية للمدة من 2022 إلى 2025، باستخدام الأساليب الكمية للتحليل المالي والإحصائي.

وبناءً على ما سبق تم تقسيم البحث على أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري للدراسة، وتناول المبحث الثالث الجانب العملي وبيان أهم

نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها، كما تناول المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: الدراسات السابقة ومنهجية البحث

1-1. الدراسات السابقة:

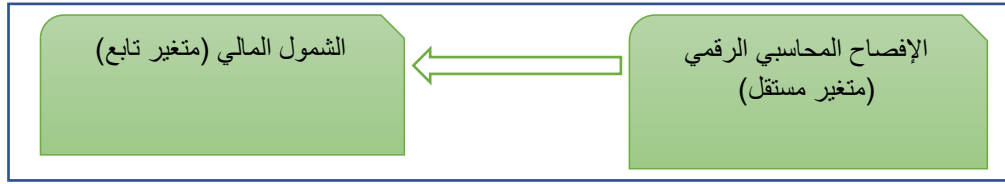
1. دراسة (حنان، 2022): (دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي). هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الإفصاح المحاسبي بشقيه الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للمصارف المصرية وأثر ذلك على تعزيز الشمول المالي، تناولت الدراسة قياس هذا الأثر من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ستة مصارف مصرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 إلى عام 2020، توصلت الدراسة إلى قبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود علاقة قوية بين مستوى الإفصاح الإلزامي ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف، كما توصلت إلى وجود تأثير لمستوى الإفصاح الإلزامي ومستوى الإفصاح الاختياري معاً في التقارير المالية للمصارف على تعزيز الشمول المالي.
 2. دراسة (البيلي وآخرون، 2023): (أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك مع دراسة تطبيقية). هدفت إلى توضيح أثر التحول الرقمي كألية للشمول المالي على جودة التقارير المالية وتوضيح مفهوم الشمول المالي ودوره في تعزيز جودة التقارير، تناولت الدراسة عينة من أربعة عشر مصرفاً تجارياً خلال الفترة من 2014 حتى 2021 وتناولت قياس التحول الرقمي بآلياته المتعددة كأحد آليات الشمول المالي. وقامت بقياس جودة التقارير المالية باستخدام جودة الأرباح عبر ثلاثة نماذج. توصلت إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتحول الرقمي كألية للشمول المالي على جودة التقارير المالية عند القياس بالنموذجين الأول والثالث. وتأثير إيجابي غير معنوي عند القياس بالنموذج الثاني. وأوصت بضرورة الإفصاح الكامل والمنتظم عن المعلومات الكمية والنوعية للشمول المالي وآلياته في التقارير المالية. وزيادة اهتمام البنوك بالتحول الرقمي لتحسين الخدمات المصرفية.
 3. دراسة (Al Khub et al., 2024): (الشمول المالي الرقمي في الاقتصادات الناشئة: أدلة من الأردن). هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإفصاح الرقمي في تعزيز الشمول المالي عبر القطاع المصرفي في الأردن. اعتمدت الدراسة على منهج كمي، من خلال إجراء مسح ميداني لعملاء البنوك الأردنية وتحليل البيانات ذات العلاقة باستخدام أدوات إحصائية متقدمة. أشارت النتائج إلى أن الإفصاح الرقمي يسهم بفعالية في تحسين وصول الأفراد، وخاصة الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية الرسمية. كما تبين أن تقديم المعلومات المالية بشكل واضح وشفاف عبر المنصات الرقمية يعزز من مستوى الثقة في التعاملات المصرفية، ويزيد من معدلات الاستخدام المالي في المجتمع.
 4. دراسة (الطيري، 2025): (أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي من وجهة نظر المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي، والذي يمثله الإفصاح الرقمي والتفاعلي والزمني الفوري، على تعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية. تناولت الدراسة العلاقة بين أبعاد الإفصاح غير التقليدي والشمول المالي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان وُزع على مديري ورؤساء الأقسام ذات العلاقة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين الإفصاح غير التقليدي والشمول المالي في المصارف التجارية الليبية، كما بينت النتائج أن الإفصاح الرقمي يعزز وصول العملاء إلى المعلومات المالية الدقيقة، وإن الإفصاح التفاعلي يسهم في تقوية قنوات التواصل وبناء الثقة مع العملاء، بينما يدعم الإفصاح الزمني الفوري دقة القرارات المالية من خلال توفير البيانات في الوقت المناسب.
- 1-2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتبين أن معظمها قد ركز على الإفصاح المحاسبي التقليدي، سواء الإلزامي أو الاختياري، أو تناول التحول

الرقمي كألية للشمول المالي دون التعمق في مفهوم الإفصاح المحاسبي الرقمي، بينما تناولت بعض الدراسات موضوع الشمول المالي الرقمي في الاقتصادات الناشئة، إلا أنها لم تبحث كيفية استخدام الإفصاح المحاسبي الرقمي كوسيلة لتعزيز هذا الشمول. والتطرق إلى الإفصاح غير التقليدي بشكل عام دون تخصيص أو تحليل دقيق لأبعاد الإفصاح الرقمي وتأثيره المباشر على الشمول المالي. وعليه تتميز هذه الدراسة بتركيزها على الإفصاح المحاسبي الرقمي بعده تطوراً حديثاً في أنظمة إعداد التقارير المالية. ودوره المركزي في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المعلومات المالية الدقيقة والحديثة عبر القنوات الرقمية. كما تتميز الدراسة بتطبيقها في البيئة المصرفية العراقية التي تشهد تحولات رقمية متسارعة وتوجهاً نحو الشمول المالي ضمن الاستراتيجيات الوطنية.

3-1. مشكلة البحث: رغم التوجه العالمي المتزايد نحو تعزيز الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن واقع القطاع المصرفي العراقي ما زال يعاني من ضعف واضح في الإفصاح عن الجوانب المتعلقة بأبعاد هذا الشمول، وبشكل خاص بعد الوصول إلى الخدمات المالية وبعد الاستخدام الفعال لها. فالكثير من المصارف العراقية لا تضمن في تقاريرها المحاسبية الإلكترونية الإفصاح الكافي والشفاف عن هذه الأبعاد، مما يؤدي إلى ضعف قدرة الأطراف ذات العلاقة على تقييم مستوى الشمول المالي بشكل دقيق، ويحد من فعالية الخطط التنموية الرامية إلى دمج أكبر شريحة من المجتمع في النظام المالي الرسمي. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي؟
- 4-1. أهمية البحث:** أهمية موضوع الشمول المالي، كونه يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية. ومحدودية الإفصاح الحالي إذ يسלט البحث الضوء على قصور المصارف العراقية في الإفصاح المحاسبي الرقمي عن أبعاد الشمول المالي، وخاصة الوصول والاستخدام. ويعزز البحث من أهمية تطوير الإفصاح الرقمي بما يتيح للمستخدمين والجهات الرقابية رؤية أوضح عن أداء المصارف في مجال الشمول المالي. ويقدم البحث نتائج عملية يمكن أن تساعد صانعي السياسات في المصارف والجهات الرقابية على وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لزيادة الشمول المالي. ومواكبة التحول الرقمي، وينسجم مع توجهات الدولة العراقية نحو التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي.
- 5-1. هدف البحث:** إلى تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي الرقمي في المصارف العراقية وقياس مستوى الشمول المالي. وتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الرقمي ومستوى الشمول المالي وأبعاده في البيئة المصرفية العراقية.
- 6-1. فرضية البحث:** بناءً على ما تم تحديده من تساؤلات في مشكلة البحث، ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة فقد قام الباحث بصياغة الفرضيات على النحو الآتي:
 - H1:** هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي.
 - H2:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي.
- 7-1. حدود البحث:** حددت الدراسة بحدود زمانية ومكانية تتمثل الزمانية ببيانات السنوات المالية من سنة (2022) إلى سنة (2025). أما الحدود المكانية تمثلت بالتطبيق على مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

8-1. نموذج الدراسة:



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

1-2. مفهوم الإفصاح المحاسبي الرقمي: الإفصاح المحاسبي الرقمي هو عملية نشر القوائم المالية وتقارير الإدارة وأي تقارير أخرى تسهم في فهم محتوى القوائم المالية. تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم الإفصاح المحاسبي الرقمي، حيث يُعرف بأنه التخزين الرقمي للمعلومات مع تكييفها وبثها وعرضها وتوضيحها رقمياً أو إلكترونياً عبر شبكات الاتصال. يمكن أن تكون هذه المعلومات على شكل نصوص أو صور أو رسومات تُعالج آلياً (الشمري وآخرون، 2022: 6). كما عُرف بأنه نشر القوائم المالية والتقارير والإيضاحات والحواشي وتقارير المدققين الخارجيين والإدارة، وأي تقارير أخرى ضرورية لفهم محتويات القوائم المالية على شبكة المعلومات الدولية. قد تكون هذه القوائم والتقارير سنوية أو ربع سنوية، وتعتبر إحدى أساليب الإفصاح المحاسبي التي تعتمد على إمكانية الاستفادة منه (Bahreldin, 2025: 154). ويرى الباحث إن الإفصاح المحاسبي الرقمي يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم المعلومات المالية والمحاسبية ويشمل استخدام تنسيقات البيانات الإلكترونية، مثل لغة التقارير المالية الموسعة (XBRL) لنقل المعلومات المالية إلى المستثمرين والجهات التنظيمية وأصحاب المصالح الأخرى.

1-1-2. مراحل تطور الإفصاح المحاسبي الرقمي: هناك ثلاثة مراحل لتطور الإفصاح المحاسبي الرقمي:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة، تعتمد المؤسسات على إنشاء نسخ رقمية مطابقة للمعلومات الورقية من خلال استخدام الملفات الإلكترونية بصيغة PDF، ورغم المزايا العديدة التي تتمتع بها هذه الملفات، مثل جودة الطباعة العالية وانخفاض تكاليف الإنتاج والعرض، إلا أنها لا تخلو من العيوب ومن بين أبرز سلبياتها أنها تستغرق وقتاً طويلاً لتحميلها، كما تقتصر إلى ميزات مثل الروابط التفاعلية وإمكانية فهرسة البيانات داخل التقرير. إضافة إلى ذلك، لا يُتيح ملف PDF للمستخدم نسخ المعلومات الواردة في القوائم المالية، مما يفرض عليه إدخال البيانات يدوياً مرة أخرى، وهو ما يُسهم في زيادة الوقت والجهد المطلوبين لتحليل تلك البيانات (الأمير، 2022: 492).

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تُعرض المعلومات المحاسبية عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات باستخدام لغة الترميز التفاعلية للنصوص (HTML) التي تُعد إحدى لغات البرمجة الأساسية في تصميم المواقع الإلكترونية. ورغم المزايا التي توفرها هذه اللغة، مثل تعزيز تجاوز بعض سلبيات استخدام ملفات (PDF) من خلال إتاحة الروابط التفاعلية وفهرسة المعلومات، إلا أنها تحتوي على بعض النقصات ومن بين هذه النواقص محدودية كفاءتها في تنزيل أو طباعة التقارير بشكل فعال، وكذلك اقتصرها على تقديم معلومات حول طريقة عرض الصفحة دون تقديم تفاصيل حول مضمون البيانات أو كيفية إعدادها. علاوة على ذلك، تُنقل المعلومات كمستند كامل دون إمكانية فصل الأجزاء الفردية فيه، مما يُعيق المستخدم من تحليل البيانات مباشرة ويستلزم إعادة إدخالها مجدداً، كما هو الحال مع ملفات (PDF) (الفارسي وعبدالرحمن، 2023: 209).

المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة حدثت نقلة تقنية كبيرة، إذ أصبح بإمكان مستخدمي البيانات المالية تحليل المعلومات الواردة في التقارير مباشرة دون الحاجة إلى إعادة إدخالها كما كان الوضع في المراحل السابقة. وكانت انطلاقاً هذه المرحلة مع ظهور لغة الترميز الموسعة (XML) التي

استُخدمت لتبادل المعلومات عبر الإنترنت، ما أثار اهتماماً بتوظيف هذه اللغة في تصميم برامج تُعنى بإعداد القوائم المالية الإلكترونية. وبعد جهود مكثفة، تطورت لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، وهي معيار موحد يُمكن المؤسسات من الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية إلكترونياً، مما سهل إجراء المقارنات بين المؤسسات (Jameel, 2023: 30).

2-1-2. مقومات الإفصاح المحاسبي الرقمي: يتطلب الإفصاح المحاسبي الرقمي من الشركات الالتزام بمجموعة من العناصر الأساسية لتطبيقه بفعالية. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان نجاح مستدام وتفاذي التحديات والمخاطر المستقبلية. من بين هذه العناصر، يمكن الإشارة إلى ما يأتي: (أسراء وهنية، 2020: 6) (Kadhim & Barrak, 2025: 73)

1. برامج الكرتونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
 2. توفر شبكة من الأجهزة من المعدات الإلكترونية.
 3. إنشاء موقع الكتروني للمؤسسة على شبكة الأنترنت.
 4. إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للمؤسسة.
 5. توفير كوادر بشرية مؤهلة تشمل المحاسبين والمبرمجين والمحليلين المهرة.
 6. تطوير وسائل وإجراءات فعالة ومتكاملة للرقابة الداخلية.
 7. وضع معايير محاسبية تهدف إلى تنظيم عملية الإفصاح الإلكتروني بشكل منهجي ومدروس.
- 2-1-3. دوافع الإفصاح المحاسبي الرقمي:** لم يأتي الإفصاح المحاسبي الرقمي صدفة بل هناك مجموعة من الدوافع للاهتمام به، ومن أهم هذه الدوافع ما يأتي: (Dawodi et al, 2024: 975)

1. ظهور عمليات التجارة الإلكترونية.
2. الحاجة إلى توحيد لغة الإفصاح، بالاعتماد على لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL).
3. الرغبة في تبني استراتيجيات متطورة للتقارير المحاسبية.
4. انتشار بعض القيم الاجتماعية والثقافية باستخدام ثورة الاتصالات وظهور الأنترنت.

2-1-4. قياس الإفصاح المحاسبي الرقمي: يتم قياس الإفصاح المحاسبي الرقمي استناداً إلى دراسة (خلف وآخرون، 2025) من خلال مؤشر يتكون من (22) بنداً تشمل الجوانب التكنولوجية وجوانب سهولة استخدام المواقع الإلكترونية وباستخدام تحليل المحتوى للمواقع الإلكترونية للشركات يتم البحث عن هذه البنود والتعبير عنها بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال وجود افصاح عن البند، وبخلاف ذلك يأخذ القيمة (0)

2-2. مفهوم الشمول المالي: يشير مفهوم الشمول المالي إلى قدرة الأفراد والمؤسسات، خصوصاً الفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة، على الوصول الفعال إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، مثل حسابات التوفير، وخدمات الدفع، والتمويل، والتأمين، ضمن نظام مالي رسمي وآمن وعادل. يُعد الشمول المالي عنصرًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي (الطيري، 2025: 7). الشمول المالي هو عملية تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع عبر البنوك والمؤسسات الأخرى والمكاتب (مهدي، 2020: 35). يُعرف الشمول المالي بأنه الحصول على شكل من أشكال الوصول المالي، مثل امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية تتيح للأفراد الاقتراض والادخار والاستثمار. كما يُعرف بأنه العملية التي تتضمن تقديم الخدمات المالية (مثل القروض والودائع والتأمين) في الوقت المناسب لجميع فئات المجتمع وبتكاليف معقولة. يُعد الشمول المالي الوضع الذي يمكّن الشركات والأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، مما يعكس ليس فقط التطور المالي، بل أيضاً المعرفة المالية، ومن ثم يُمكن أن يُشكل أساساً لتطوير النظام المالي (Naser & Alabassi, 2022: 307).

2-2-1. أهمية الشمول المالي: الشمول المالي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي، وتتجلى أهميته بالنقاط التالية: (الزهراني، 2025: 156) (عبدالدايم، 2019: 16)

1. تحقيق التنمية الشاملة: يعد الشمول المالي وسيلة فعّالة يمكن استخدامها لتعزيز النمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة.
 2. تحفيز الادخار: يساعد الشمول المالي على زيادة تراكم المدخرات وتوجيه الأنفاق نحو الضروريات، لاسيما العوائل التي تعولها النساء ففي دراسة أجريت على كينيا ارتفعت مدخرات الأسر إلى الخمس.
 3. تحمل الأزمات: الأفراد الذين يستخدمون خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول ويمتلكون مدخرات رسمية يتمتعون بمرونة أعلى في مواجهة الصدمات الاقتصادية.
 4. تعزيز التنافسية: إذ يلعب الشمول المالي دوراً في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية التي تسعى لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وذات جودة؛ سعياً منها لجذب عدد أكبر من العملاء.
 5. دعم استقرار النظام المالي: إذ يسهم استخدام الأفراد للخدمات المالية الرسمية في تحقيق الاستقرار للنظام المالي.
 6. القضاء على الفساد: فعلى مستوى الحكومات بعد التحول لاستخدام مدفوعات رقمية أكثر كفاءة، ويحد من تسرب الأموال وتقليص التكاليف المتغير لإدارة الإعانات البنك الدولي.
- 2-2-2. أبعاد الشمول المالي:** يتكون الشمول المالي من أبعاد عدة مترابطة تشكل الإطار التحليلي لقياس مدى دمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، ومن أهم هذه الأبعاد ما يأتي:
- (الشحات وآخرون، 2024: 1390) (عماد، 2025: 40):
- ❖ **الوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول وتحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.
 - ❖ **استخدام الخدمات المالية:** يهتم هذا البعد بمدى استخدام المستهلكين الماليين للخدمات المالية المقدمة لهم من طرف المؤسسات المالية، ولهذا الغرض يستلزم جمع بيانات حول مدى انتظام واستمرارية استخدام تلك الخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة.
 - ❖ **جودة الخدمات المالية:** يتعلق هذا الجانب بعدم الوضوح المباشر بشأن جودة الخدمات المالية، حيث تتأثر بجملة من العوامل، مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، إلى جانب أمور أخرى. كما يشمل ذلك قضايا مثل حماية المستهلك، تعزيز الشفافية، وتطوير ثقافة المستهلك.
- 2-2-3. معوقات الشمول المالي:** من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه الشمول المالي هي:
- (عطية، 2021: 381) (Jassim, 2025, 381)
1. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية، وهو الذي يُقاس بعدد الفروع لكل عشرة آلاف نسمة، يؤثر بشكل مباشر على الشمول المالي، إذ كلما زادت الفروع البنكية ارتفع مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح وفقاً للإحصاءات الحالية.
 2. ضعف الوعي والثقافة المصرفية، المقترن غالباً بارتفاع البطالة وتدني الدخل، يعوق تحقيق الشمول المالي. فالجهل بالقراءة والكتابة يجعل فهم الشروط والأحكام أمراً صعباً.
 3. يزداد حجم الاقتصاد غير الرسمي، بعده اقتصاداً خفياً يعمل عادة بعيداً عن الأنظار وفي سرية تامة. هذا النوع من الاقتصاد لا يميل بطبيعته إلى التعامل مع البنوك أو المؤسسات الرسمية، حيث يسعى باستمرار لتجنب الانخراط في أي معاملات مستندية أو ورقية قد تسلط الضوء على هويته أو تكشف حجم أنشطته الاقتصادية.
 4. ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر يدفع الوسطاء الماليين، المسؤولين عن معالجة مشكلات الأسواق المالية وصراعات الوكالات بين المقرضين والمقترضين، إلى التركيز على تقليل التكاليف الثابتة التي تنخفض مع زيادة حجم أو عدد المعاملات.
- 2-2-4. نموذج قياس الشمول المالي:** إذ يتم قياسه استناداً إلى دراسة (Khudair & Al-Shara, 2023) يُعد قياس الشمول المالي خطوة أساسية لتقييم مدى قدرة المصارف على تقديم الخدمات المالية لفئات مختلفة من العملاء، بما يسهم في تعزيز الوصول إلى النظام المالي وتوسيع قاعدة العملاء. وفي هذه البحث، اعتمدت عملية القياس على مؤشرين أساسيين يعكسان قدرة المصرف على التوسع وتوفير

الخدمات: عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي إذ يتم قياس الشمول المالي لكل (مصرف/ سنة) للفترة من (2022 إلى 2025)، تم استخدام طريقة التوزيع من نوع **Min-Max** لتحويل قيم مؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي) إلى نطاق قياسي بين 0 و 1. تتيح هذه الطريقة مقارنة أداء المصارف بشكل مباشر، حيث تشير القيم الأقرب إلى الواحد إلى مستوى أعلى للشمول المالي، بينما تدل القيم الأقرب إلى الصفر على مستوى أقل.

2-3. العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي: إن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي تمثل نقطة تقاطع حيوية بين متطلبات الشفافية المحاسبية وتوجهات العصر نحو الرقمنة والوصول السهل للخدمات المالية، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت بشكل أساسي دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمصارف في تعزيز الشمول المالي، فإن سياق الشمول المالي الحديث مرتبط بشكل لا يتجزأ بالتحول الرقمي. تعددت الدراسات التي ناقشت واختبرت هذه العلاقة. إذ اختبرت دراسة (حسن، 2022) إلى تحديد دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في تعزيز الشمول المالي، وأوضحت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير لمستوى الإفصاح الإلزامي ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف على تعزيز الشمول المالي، وأشارت دراسة (البيلي وآخرون، 2023) إلى توضيح مدى تأثير التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية، وتم تطبيق ذلك على عينة من (14) مصرف مصرف خلال الفترة من (2014-2021)، توصلت إلى أن هناك تأثيراً سلبياً ومعنوياً للتحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية التي يتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح، أشارت الدراسة إلى أن الشمول المالي والتحول الرقمي (من خلال الخدمات مثل ماكينات الصراف الآلي ATM ونقاط البيع الإلكترونية) تنعكس ممارساته الإفصاحية على جودة التقارير المالية. تناولت (الطيري، 2025) تحليل أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي الممثل في الإفصاح الرقمي والتفاعلي والآني على الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية، تظهر النتائج وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين أبعاد الإفصاح غير التقليدي وتعزيز مستويات الشمول المالي. وتؤكد الدراسة على أن الإفصاح الرقمي يسهل الوصول إلى المعلومات، بينما يعزز الإفصاح التفاعلي قنوات الاتصال والثقة مع العملاء، ويدعم الإفصاح الآني دقة القرارات المالية. وأشارت دراسة (Al Khub et al., 2024) أن الإفصاح الرقمي يساهم بفعالية في تحسين وصول الأفراد، وخاصة الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية الرسمية. وبينت دراسة (Dabour, 2023) أن التحول الرقمي أدى إلى إحداث تحول جذري في طبيعة ممارسات مهنة المحاسبة من حيث الاعتراف والتسجيل والإفصاح بواسطة الوسائل التقنية الناشئة، مثل تكنولوجيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وأنظمة الدفع الإلكتروني. أصبح التحول من نظم المعلومات المحاسبية التقليدية إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ضرورة ملحة لرفع كفاءة هذه النظم لمواكبة التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال، وذلك في ضوء اتجاه الدولة لتفعيل الشمول المالي.

في ضوء ما تقدم من دراسات وأدبيات سابقة، يرى الباحثين أن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي ليست مجرد علاقة تبادلية تقليدية، بل تمثل إطاراً استراتيجياً متكاملًا يعكس تطور العمل المصرفي واتجاهه نحو الشفافية، الكفاءة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي. فالإفصاح الرقمي يساهم في زيادة إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات للمعلومات المالية بشكل فوري ودقيق، مما يعزز الثقة بالقطاع المصرفي ويشجع على استخدام خدماته. كما أن الشمول المالي، بدوره، يشكل حافزاً لتطوير أدوات الإفصاح بما يتناسب مع احتياجات العملاء الرقمية المتنوعة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

بعد استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث فإن المسار الثاني من البحث يتمثل في اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

3-1. مجتمع وعينة البحث: يمثل قطاع المصارف مجال الدراسة نظراً لكونه الأكثر تداولاً، وذلك لأهمية هذا القطاع في الاقتصادات المحلية، فضلاً عن ملاءمته لموضوع البحث الذي يتناول الإفصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي. يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها 48 مصرفاً خلال عام 2025، إذ تم اختيار عينة عشوائية تضم 5 مصارف، مما يمثل 10.4% من مجتمع الدراسة.

وقد حددت العينة العشوائية بشرطين الأول امتلاك المصرف موقعاً إلكترونيًا نشطاً وفعالاً بحيث يتيح إمكانية قياس مستوى الإفصاح المحاسبي الرقمي باستخدام مؤشرات سهولة الاستخدام والمميزات التكنولوجية (22 مؤشراً). والشرط الثاني توفر بيانات واضحة وقابلة للقياس عن فروع المصرف وأجهزة الصراف الآلي (ATM). خلال فترة الدراسة، مما يتيح قياس مؤشرات الشمول المالي بشكل دقيق وموثوق.

3-2. قياس المتغيرات

المتغير المستقل: (الإفصاح المحاسبي الرقمي)، ويرمز له (X) إذ يتم قياسه استناداً إلى دراسة (خلف وآخرون، 2025): يتم قياس الإفصاح المحاسبي الرقمي من خلال مؤشر يتكون من (22) بنداً تشمل الجوانب التكنولوجية وجوانب سهولة استخدام المواقع الإلكترونية وباستخدام تحليل المحتوى للمواقع الإلكترونية للشركات يتم البحث عن هذه البنود والتعبير عنها بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال وجود افصاح عن البند، وبخلاف ذلك يأخذ القيمة (0)

جدول (1): يظهر بنود الإفصاح المحاسبي الرقمي:

ثانياً: سهولة استخدام المواقع الإلكترونية		أولاً: الجوانب التكنولوجية	
1	جدول المحتويات (خريطة الموقع)	1	عرض القوائم المالية بتنسيق HTML
2	محركات البحث الداخلية	2	عرض القوائم المالية بتنسيق PDF
3	الاسئلة المتكررة	3	عرض القوائم المالية بتنسيق Excel
4	معلومات للمساعدة	4	نسخة التقرير المالي باللغة العربية
5	معلومات للتواصل والاتصال	5	نسخة التقرير المالي باللغة الانكليزية
6	تاريخ اخر تحديث للموقع	6	روابط تفاعلية hyperlink مع موقع البورصة
7	بريد الكتروني لعلاقات المستثمرين	7	روابط تفاعلية hyperlink للصفحة الرئيسية و الفرعية
8	رقم هاتف مخصص لعلاقات المستثمرين	8	روابط تفاعلية hyperlink مع مواقع ذات صلة
9	نسخة قابلة للطباعة من الموقع	9	رسومات واشكال بيانية
10	وقت تحميل الموقع في اقل من ثواني	10	ملفات الصوت والفيديو
11	سهولة التنقل داخل الموقع		
12	امكانية تحميل المعلومات		

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة (خلف وآخرون، 2025) ويتم قياس الإفصاح المحاسبي الرقمي من خلال تطبيق المعادلة (1) كالاتي (محمد 2022: 65) الإفصاح المحاسبي الرقمي = اجمالي عدد البنود المفصح عنها / اجمالي البنود الممكن الإفصاح عنها * 100

إذ يتم قياس الافصاح المحاسبي الرقمي لكل (مصرف/ سنة) للفترة من (2022 إلى 2025)، وكلما اقتربت نتيجة القياس من الواحد الصحيح دل على زيادة مستوى الافصاح الرقمي ويعرض بالجدول رقم (2) متوسط قيمة الافصاح المحاسبي الرقمي وحسب كل سنة من السنوات مدار البحث. جدول (2): قياس وتحليل الافصاح المحاسبي الرقمي

Minimum Value	Maximum Value	Standard deviation	Mean	2025	2024	2023	2022	المصرف/السنة
0.500	0.772	0.125	0.625	0.681	0.772	0.545	0.5	التنمية الدولي
0.590	0.727	0.642	0.681	0.590	0.681	0.727	0.727	الاهلي العراقي
0.590	0.727	0.642	0.681	0.590	0.681	0.727	0.727	بغداد
0.590	0.681	0.435	0.647	0.590	0.681	0.681	0.636	الطيب الاسلامي
0.590	0.727	0.642	0.681	0.590	0.727	0.681	0.727	العراقي الاسلامي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى برنامج SPSS. الجدول رقم (2) يشير إلى أن جميع المصارف عينة البحث لديها مستوى مرتفع إلى حد ما من الافصاح المحاسبي الرقمي، إذ تتراوح درجة الافصاح على مستوى المصارف والسنوات بين (0.5 - 0.772)، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة هذا النوع من الافصاح فان مصارف (الاهلي- بغداد- العراقي الاسلامي) كان لديهم أعلى مستوى من هذا الافصاح بلغ (0.681)، في حين أن مصرف التنمية الدولي كان لديه أدنى مستوى من هذا الافصاح الذي بلغ (0.625)، في حين أن المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة كان (0.663) وهذا يدل إلى أن المصارف العراقية بمرور الوقت بدأت تهتم بالأنظمة الالكترونية كمحاولة منها لمواكبة التحولات الرقمية والتكنولوجيا الحديثة من أجل تعزيز قيمة وسمعة المصرف.

المتغير التابع: الشمول المالي (Y) إذ يتم قياسه استنادا إلى دراسة (Khudair & Al-Shara, 2023) يُعد قياس الشمول المالي خطوة أساسية لتقييم مدى قدرة المصارف على تقديم الخدمات المالية لفئات مختلفة من العملاء، بما يساهم في تعزيز الوصول إلى النظام المالي وتوسيع قاعدة العملاء. وفي هذه البحث، اعتمدت عملية القياس على مؤشرين أساسيين يعكسان قدرة المصرف على التوسع وتوفير الخدمات: عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي

يمثل عدد الفروع مدى انتشار المصرف على المستوى الجغرافي وقدرته على خدمة العملاء مباشرة، بينما يعكس عدد أجهزة الصراف الآلي قدرة المصرف على توفير الخدمات المالية بطريقة إلكترونية سريعة ومتاحة على مدار الساعة، بما يساهم في تسهيل العمليات المالية وتوسيع الشمول. وقد استخدمت دراسات سابقة هذه المؤشرات كمييار عملي لتقييم الشمول المالي للمصارف، ومن أبرزها الدراسة المشار إليها أعلاه، التي اعتمدت على عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي كمقاييس رئيسة لقياس مستوى الشمول المالي في القطاع المصرفي، لما لهذين المؤشرين من قدرة على عكس مدى توفر الخدمات المالية وانتشارها بين العملاء.

إذ يتم قياس الشمول المالي لكل (مصرف/ سنة) للفترة من (2022 إلى 2025)، تم استخدام طريقة التطبيع من نوع **Min-Max** لتحويل قيم مؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي) إلى نطاق قياسي بين 0 و 1. تتيح هذه الطريقة مقارنة أداء المصارف بشكل مباشر، حيث تشير القيم الأقرب إلى الواحد إلى مستوى أعلى للشمول المالي، بينما تدل القيم الأقرب إلى الصفر على مستوى أقل. طريقة **Min-Max** معتمدة على نطاق واسع في البحوث المالية والإحصائية لتطبيع البيانات وضمان إمكانية المقارنة بين المؤشرات المختلفة. ويعرض بالجدول رقم (3) متوسط قيمة الشمول المالي وحسب كل سنة من السنوات مدار البحث.

جدول (3): قياس وتحليل الشمول المالي

Minimum Value	Maximum Value	Standard deviation	Mean	2025	2024	2023	2022	المصرف/السنة
0.600	0.976	0.168	0.744	0.976	0.760	0.642	0.600	التنمية الدولي
0.321	0.880	0.237	0.612	0.880	0.702	0.546	0.321	الاهلي العراقي
0.490	0.610	0.050	0.550	0.610	0.561	0.538	0.490	بغداد
0.156	0.406	0.108	0.272	0.406	0.306	0.220	0.126	الطيب الاسلامي
0.000	0.226	0.973	0.104	0.226	0.129	0.060	0.00	العراقي الاسلامي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى برنامج SPSS. يتضح من الجدول أعلاه أن مصرف التنمية الدولي يمتلك أعلى مستوى للشمول المالي بين المصارف عينة الدراسة، إذ تراوحت قيمه بين (0.600 – 0.976) بمتوسط بلغ (0.744)، مما يعكس انتشاراً أكبر لشبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي على مدى سنوات الدراسة. جاء المصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثانية، بقيم تراوحت بين (0.321 – 0.880) وبمتوسط (0.612)، مما يدل على وجود توسع ملحوظ ولكن بمستوى أقل من التنمية الدولي. أما مصرف بغداد فقد سجل متوسط شمول مالي قدره (0.550)، بقيم قريبة من بعضها، مما يعكس استقراراً في مستوى انتشاره دون تغيير كبير عبر السنوات. في المقابل، سجل المصرف العراقي الإسلامي والطيف الإسلامي مستويات منخفضة نسبياً للشمول المالي، حيث بلغ المتوسط (0.272) و(0.104) على التوالي، مع قيم دنيا قريبة من (0.00) تعكس ضعفاً واضحاً في البنية التحتية وانتشار الخدمات المالية الرقمية والفروع. نلاحظ كذلك أن الانحراف المعياري للمصارف التي تمتلك شبكات فروع واسعة كان أكبر نسبياً، مثل الأهلي العراقي والتنمية الدولي، مما يشير إلى وجود تباين ملحوظ في أدائها بين السنوات، في حين أن المصارف ذات القيم المنخفضة سجلت انحرافاً معيارياً منخفضاً، ما يعكس ضعف التطور أو ثبات الأداء عند مستوى منخفض.

3-3. التحليل الوصفي للمتغيرات: يظهر الجدول رقم (4) مستويات متغيرات الدراسة (الإفصاح المحاسبي الرقمي، الشمول المالي) وفق كل مصرف باعتماد الوسط الحسابي لفترة الدراسة الممتدة لـ 5 سنة لكل مصرف.

جدول (4): مستوى متغيرات الدراسة لكل مصرف

ت	المصرف	X	Y
1	التنمية الدولي	0.625	0.744
2	الاهلي العراقي	0.681	0.612
3	بغداد	0.681	0.550
4	الطيب الاسلامي	0.647	0.272
5	العراقي الاسلامي	0.681	0.104

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS). يلاحظ من الجدول رقم (4) أن جميع المصارف عينة الدراسة سجلت مستويات تقارب أو تتجاوز المتوسط العام البالغ (0.663) للإفصاح المحاسبي الرقمي، إذ أنه حسب الوسط الحسابي المحتسب لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة فإن مصارف (الاهلي- بغداد- العراقي الاسلامي) سجلت أعلى مستوى للإفصاح، في حين سجل مصرف التنمية (0.625) أدنى مستوى رغم كونها الأدنى، إلا أنها ما تزال قريبة من المتوسط العام، مما يعكس عدم وجود فروقات كبيرة بين المصارف في هذا المتغير، كما يلاحظ أنه حسب الشمول المالي اعلى قيمة كانت لدى مصرف

(التنمية) (0.744) مما يشير إلى أن هذا المصرف يمتلك قدرة مرتفعة على الوصول إلى العملاء وتوسيع الخدمات، يليه مصرف (الاهلي) (بغداد) وهي مستويات جيدة نسبياً، في المقابل سجل مصرف (الطيب) (0.272) (العراقي الاسلامي) (0.104) ادنى مستويات الشمول المالي مما يشير إلى ضعف قدرتهم على توسيع قاعدة العملاء أو الانتشار الجغرافي أو توفير القنوات الرقمية الفعالة. هناك فجوة كبيرة بين المصارف من حيث مستوى الشمول المالي، مما يعكس تفاوتاً في استراتيجيات التوسع المالي والتحول الرقمي. هذا التباين قد يكون ناتجاً عن اختلاف حجم المصرف، بنيته التحتية الرقمية، أو قدرته على استهداف شرائح أوسع من المجتمع.

في حين يظهر الجدول رقم (5) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، من خلال اعتماد عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى قيمة وأعلى قيمة.

جدول (5): ملخص أساليب قياس المتغيرات

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
الإفصاح المحاسبي الرقمي	X	0.663	0.072	0.500	0.772	10.8%
الشمول المالي	Y	0.456	0.273	0.000	0.972	59.8%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).
يلاحظ من الجدول رقم (5) أنه حسب الوسط الحسابي المحتسب للإفصاح المحاسبي الرقمي لأجمالي العينة البالغ (0.663) ذو القيمة الموجبة أن مستوى الإفصاح المحاسبي الرقمي في المصارف عينة البحث يميل إلى الارتفاع، أن المدى بين أدنى قيمة (0.500) وأعلى قيمة (0.772) ليس كبيراً مما يعكس تقارباً نسبياً في مستويات الإفصاح بين المصارف، أما الانحراف المعياري البالغ (0.072) فيعد منخفضاً مما يشير إلى قلة التشتت في مستويات الإفصاح بين وحدات العينة. كما أن معامل الاختلاف البالغ (10.8%) هو أقل بكثير من القيمة الفرضية البالغة 50% يؤكد أن البيانات مستقرة نسبياً وهناك تجانس في قيم الإفصاح، كما يلاحظ أنه حسب الشمول المالي فقد بلغ الوسط الحسابي (0.456) وهي أقل من (1) التي تدل أن مستوى الشمول المالي لا يزال منخفضاً نسبياً، كما أن الفرق بين أدنى قيمة (0.000) وأعلى قيمة (0.972) كبير وهو ما يعكس تفاوت واضح بين المصارف من حيث قدرتها على تحقيق الشمول المالي كذلك فإن الانحراف المعياري (0.273) مرتفع نسبياً مقارنة بمتغير الإفصاح مما يشير إلى وجود تشتت وكذلك تجاوز معامل الاختلاف لقيمته الفرضية البالغة 50% فإن هذا يدل على تشتت وعدم اتساق المشاهدات وهذا بدوره يضعف مستوى اعتمادية نتيجة الوسط الحسابي في تمثيل إجمالي العينة.

3-4. الأساليب الإحصائية المستخدمة: اعتمد الباحثين في الدراسة الحالية على البرنامج الإحصائي (SPSS Ver. 22) ونظام (Excel) لغرض الاستفادة من الأساليب التي يوفرها هذا البرنامج لإجراء التحليل الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الدراسة وللعلاقات بين تلك المتغيرات، ومن أهم الأساليب المستخدمة ما يأتي:

1. الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة لغرض وصف متغيرات الدراسة.
 2. معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) لغرض اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة والتحقق من توافر شرط اعتدالية البيانات.
 3. علاقة الارتباط بيرسون (Pearson) لغرض تحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
 4. معادلة الانحدار الخطي البسيط المعدل وفق تحليل المربعات الصغرى الاعتيادي (OLS) لغرض اختبار مدى التأثير بين المتغيرات.
- 3-4-1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:** اعتمد الباحثين على كل من معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) لغرض التحقق من شرط اعتدالية بيانات متغيرات الدراسة، إذ تعد

البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقع ضمن المدى (1+ إلى 1-) ولمعامل التفرطح ضمن المدى (3+ إلى 3-)، وبالإطلاع على الجدول رقم (6) يلاحظ أن القيم المحتسبة لمعامل الالتواء ومعامل التفرطح وليبيانات متغيرات الدراسة كافة تقع ضمن تلك المديات، لذا فأن بيانات المتغيرات تقترب من التوزيع الطبيعي وتحقق شرط الاعتدالية، لذا يمكن للباحث اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية في التحليل الإحصائي في الدراسة.

جدول (6): معامل الالتواء ومعامل التفرطح

المتغير	الرمز	معامل الالتواء	معامل التفرطح
الافصاح المحاسبي الرقمي	X	-0.713	-0.294
الشمول المالي	Y	0.065	-0.780

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

3-5 اختبار فرضيات العلاقة:

(H1). الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الافصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين الافصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (7) نتيجة الاختبار.

جدول (7): العلاقة بين الافصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي

المتغيرات	Y	X
Pearson	-0.184	
Sig.	0.437	

(**) دال معنوياً عند دلالة إحصائية (1%)، (*) دال معنوياً عند دلالة إحصائية (5%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) بأنه لم تثبت معنوية العلاقة بين الافصاح المحاسبي الرقمي والشمول المالي عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، عليه ترفض الفرضية الأولى.

(H2). الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي الرقمي في الشمول المالي في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير خاصية الشمول المالي من خلال الافصاح المحاسبي الرقمي، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في خاصية الشمول المالي، وفق معادلة الانحدار الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{it} + e$$

إذ إن:

(Y): تمثل خاصية الشمول المالي للمصرف (i) في السنة (t).

(X): تمثل الافصاح المحاسبي الرقمي للمصرف (i) في السنة (t).

(β_0): المعامل الثابت وهو يمثل قيمة (Y) في حال كانت قيمة (X) تساوي صفر.

(β_1): معامل الانحدار بيتا والذي يمثل مستوى التغير في قيمة (Y) في حال تغير (X) بوحدة واحدة

(e): نسبة الخطأ

ويظهر الجدول رقم (8) نتائج الاختبار.

جدول (8): نتائج تأثير الإفصاح المحاسبي الرقمي في خاصية الشمول المالي

(Sig.)	(F)	(Adjusted R ²)	(R ²)	المتغيرات
0.437	0.631	-0.020	0.034	
(Sig.)	(T)	معامل الانحدار (β)	المعامل الثابت (β0)	الإفصاح المحاسبي
0.437	-0.794	-0.691	0.916	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) يلاحظ من الجدول رقم (8) عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.437) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% مما يعني عدم إمكانية تقدير خاصية الشمول المالي من خلال الإفصاح المحاسبي الرقمي، كما تشير قيمة (T) البالغة (-0.794) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% على عدم وجود تأثير معنوي، يمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل عدة، أبرزها محدودية مؤشرات الشمول المالي المستخدمة (عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي)، والتي لا تعكس مفهوم الشمول المالي الرقمي بشكل كافٍ. فضلا عن ذلك، ضعف الإفصاح المحاسبي الرقمي في المصارف العراقية، التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الأنظمة التقليدية لإعداد التقارير، لا تزال البيئة المصرفية العراقية في المراحل الأولى من التحول الرقمي، وتتميز بثقة محدودة في الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدامها، فضلا عن صغر حجم العينة وعدد الملاحظات، مما قلل من القوة الإحصائية للنموذج. تتناقض هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات، والتي يمكن تفسيرها باختلاف البيئة ونضج التحول الرقمي. عليه ترفض الفرضية الثانية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري لبيان مفهوم متغيرات البحث، وكذلك عرض أهم ما توصل إليه التحليل العلمي من نتائج تطبيقية، فقد توصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالآتي:

أولاً. الاستنتاجات:

1. وجود تباين واضح في مستويات الشمول المالي بين المصارف، إذ تميزت بعض المصارف (مثل التنمية الدولي والأهلي العراقي) بمستوى مرتفع، في حين بقيت مصارف أخرى عند مستويات منخفضة جداً. وهذا يعكس تفاوت قدرة المصارف العراقية على توسيع انتشارها الجغرافي والتكنولوجي، وهو ما يعزز أهمية تبني استراتيجيات رقمية أوسع لتحقيق أهداف الشمول المالي.
2. تشير النتائج إلى أن الإفصاح المحاسبي الرقمي للمصارف العراقية يتركز على الجوانب المالية التقليدية، ولم يتم التطرق إلى جوانب الشمول المالي الأخرى المهمة مثل عدد بطاقات الدفع الصادرة، عدد نقاط البيع POS، حجم المعاملات الرقمية، وهذا ما يقلل من فعالية الإفصاح في دعم الشمول المالي.
3. بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية الشمول المالي في البيئة المصرفية العراقية، فإن التطبيق الفعلي له ما يزال محدوداً وغير متوازن بين المصارف. فهناك تفاوت في القدرات والإمكانات بين المصارف الكبرى والمصارف ذات الحجم الأصغر، وهو ما يعكس وجود فجوة في البنية التحتية المالية والتكنولوجية.
4. الإفصاح المحاسبي الرقمي يمثل مرحلة متقدمة من تطور تقنيات الإفصاح المالي التقليدي، فهو لا يقتصر على نقل المعلومات المالية إلكترونياً فحسب، بل يمتد ليشمل سهولة الوصول والشفافية والتفاعل اللحظي مع أصحاب المصلحة. كما إن تطور مراحل ومقوماته يعكس استجابة طبيعية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، وتزايد متطلبات المستخدمين للمعلومات المالية السريعة والدقيقة.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تطوير الإفصاح المحاسبي الرقمي ليشمل جوانب الشمول المالي بشكل أوضح وأكثر تفصيلاً، مثل الإفصاح عن عدد بطاقات الدفع ونقاط البيع والمحافظ الإلكترونية وحجم العمليات الرقمية، وذلك انسجاماً مع التوجهات العالمية في التقارير المالية الشفافة والشمولية.
2. توسيع نطاق الخدمات المالية للمصارف ذات الشمول المنخفض، من خلال زيادة عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فضلاً عن التركيز على الحلول الرقمية التي تقلل كلف التوسع الجغرافي.
3. تعزيز التكامل بين الإفصاح الرقمي والشمول المالي من خلال بناء نظم معلومات مالية متكاملة تتيح للمصارف الإفصاح التلقائي عن مؤشرات الشمول المالي، بما يساعد في تحسين ثقة الجمهور وتوسيع قاعدة العملاء.
4. تطوير برامج توعية مالية رقمية تستهدف شرائح غير المشمولة مالياً، لتوسيع قاعدة العملاء وزيادة استخدام الخدمات المصرفية، بما يعكس إيجاباً على كل من الشمول المالي وكفاءة الإفصاح.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

1. الأمير، شمران عبيد خلف (2022)، أثر التحول الرقمي للمصارف التجارية العراقية على الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر الأمن السيبراني، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 45.
2. الزهراني، أطياف (2025)، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد، المجلد 7، العدد 38.
3. الشمري، سعاد عدنان، العنبيكي، احمد طاهر، جعفر، اسعد ثامر (2022)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية العراقية، المجلد 4، العدد 2.
4. أسراء، بدة، هنية، خالد، (2020)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات SAA لسنة 2020، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _ الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية.
5. الطيري، ايناس ابوبكر. (2025). أثر الإفصاح المحاسبي غير التقليدي على الشمول المالي من وجهة نظر المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية للبنية في المنطقة الشرقية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (AJASHSS)، 670-693.
6. البيلي، إسلام أحمد أمين محمد، الجرف، ياسر أحمد محمد، عويضة، صلاح الهادي (2023). أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، 10(3)، 459-497.
7. الفارسي، تهاني عويد، عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على البنوك السعودية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 26.
8. الشحات، نظير رياض محمد، أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد، العنزي، خالد نزال غضيان. (2024). تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 5(1)، 1375-1423.
9. حنان، عبد المنعم مصطفى. (2022). دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي. مجلة البحوث المحاسبية، 9(2)، 141-226.

10. خلف، اياد جمعة، خلف، احمد محمد، هندي، وليد خالد. (2025). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز الأداء المستدام بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (21)، 1.
11. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن. (2019). العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية-دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، 23(3)، 562-625.
12. عطية، أشرف ابراهيم. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، 2(2)، 367-426.
13. عماد، عمروشي. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
14. محمد مروان جاسم (2022)، تأثير انماط هيكل الملكية على الإفصاح الاختياري عبر الانترنت وانعكاسه على جودة التقارير المالية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.
15. مهدي، لينا صلاح (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al Khub, A., Saeudy, M., & Gerged, A. M. (2024). Digital financial inclusion in emerging economies: Evidence from Jordan. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(2), 66.
2. Bahreldin, N. M. (2025). The impact of electronic accounting disclosure on the quality of accounting information: An applied study on commercial banks in Sudan. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(3), 150-169.
3. Dabour, I. (2023). RegTech and Accounting of Financial Institutions Under Financial Inclusion: Conceptual Framework Analysis. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 13(3).
4. Dawodi, N., Al-Azzawi, S., Mohammed, S., (2024). Evaluating the Electronic Accounting Disclosure of Iraqi Banks (Case Study on Iraqi commercial, governmental and Islamic banks), *Warith Scientific Journal*, Vol 6, No Specil.
5. Jameel, A. (2022). Electronic disclosure by employing the XBRL and its effect upon the quality of computerized accounting information: A field study in banks listed in the Iraqi Stock Exchange. *International Journal of Contemporary Management and Information Technology*, 2(6), 27-38.
6. Jassim, A. M. (2025). Sustainable Development Indicators in Iraq and its Role in Achieving Financial Inclusion: A Study on Economic and Social Indicators.
7. Kadhim, A. J., & Barrak, J. I. (2025). Artificial Intelligence and Electronic Accounting Disclosure: An Analytical Study. *International Journal Of Management And Economics Fundamental*, 5(03), 70-77.
8. Khudair, K. G., & Al-Shara, A. S. (2023). The impact of financial inclusion in bank deposits: A study in the Iraqi banking sector for the period (2010-2021). *Russian Law Journal*, 11(6S), 554-563..